الأمم المتحدة

A/AC.259/12

الجمعية العامة

Distr.: General
24 May 2004
Arabic
Original: English

عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار
الاجتماع الخامس
٧-١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

رسالة مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاستراليا لدى الأمم المتحدة

مثلما تعلمون، سينظر الاجتماع الخامس لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار، المقرر عقده في نيويورك من ٧ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في مسائل منها حفظ وإدارة التنوع البيولوجي في مناطق المحيطات الموجودة خارج نطاق الولاية الوطنية.

والحاجة إلى زيادة فعالية حفظ وإدارة موارد المشاعات المحيطية العالمية هي مسألة ما برحت استراليا تركز عليها منذ مدة. وهذا الهدف يتمشى مع خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، التي طلبت إلى المجتمع الدولي الإبقاء على مستوى الإنتاجية والتنوع البيولوجي للمناطق الساحلية والبحرية المهمة والهشة، بما فيها المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية القضائية الوطنية وخارجه.

وفي هذا السياق، يسرني أن أشير إلى أنه، كجزء من الالتزام بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وفي إطار شراكة مع دول أخرى ومنظمات دولية والمجتمع المدني، استضافت استراليا حلقة عمل دولية عُقدت في كيرنز في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لبحث الترتيبات الإدارية والقانونية من أجل حفظ وإدارة التنوع البيولوجي في مناطق أعالي البحار

040604 040604 04-36319 (A)

(حلقة عمل كيرنز). ويرد طيه موجز للمناقشات التي جرت خلال حلقة العمل تلك (انظر المرفق).

واعتبارا لمحط تركيز الاجتماع الخامس لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار، تعتقد استراليا أن المندوبين في هذا الاجتماع سيستفيدون من نتائج حلقة عمل كيرنز. وهذه النتائج لا تعكس بالضرورة السياسة العامة للحكومة الاسترالية، ولكنها مؤشر على اتساع نطاق القضايا والاعتبارات التي يتعين تناولها في المناقشات المتصلة بحفظ وإدارة التنوع البيولوجي في مناطق أعالي البحار.

لذلك أرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة لعِلْم المندوبين المشاركين في الاجتماع الخامس لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة المعنية بشؤون المحيطات وقانون البحار.

(توقيع) جون **دوث**
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاستراليا لدى الأمم المتحدة

حلقة العمل المعنية بإدارة عملية حفظ التنوع البيولوجي في أعالي البحار

كيرنز، استراليا، ١٦-١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

موجز المناقشات واقتراحات من أجل المضي قدما

السياق

دعت خطة التنفيذ المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المجتمع الدولي إلى الإبقاء على مستوى الإنتاجية والتنوع البيولوجي للمناطق الساحلية والبحرية والمهمة والهشة، بما فيها المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية القضائية الوطنية وخارجها (الفقرة ٣٢ (أ)).

وفي القرار ٥٧/١٤١، شجعت الجمعية العامة للأمم المتحدة:

المنظمات الدولية المعنية، بمساعدة منظمات مصائد الأسماك الإقليمية ودون الإقليمية، على أن تنظر على وجه الاستعجال في الطرق التي يمكن بها، على أساس علمي، دمج وتحسين إدارة المخاطر التي تهدد التنوع البيولوجي البحري للجبال البحرية وبعض المعالم الأخرى المغمورة بالمياه في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وكانت حلقة العمل المعقودة في كيرنز، استراليا مبادرة شراكة في إطار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة رعتها حكومة استراليا بالتعاون مع شركاء من حكومات كندا والمملكة المتحدة وكمبوديا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والصندوق العالمي للطبيعة والمعهد الدولي للمحيط والجمعية الدولية للرفق بالحيوان والمنظمة البحرية الدولية والسلطة الدولية لقاع البحار ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

وحضر حلقة العمل أكثر من ١٥٠ مشاركا من ٣٦ بلدا، وممثلون عن المنظمات الحكومية الدولية (بما في ذلك أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وأمانة اتفاقية أنواع الحيوانات المهاجرة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بالأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية والسلطة الدولية لقاع البحار، وأمانة جماعة المحيط الهادئ وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الأطلسي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) والمنظمات غير الحكومية، وعن الأوساط الصناعية والمؤسسات الأكاديمية. وكان المشاركون يشكلون مجموعة واسعة من ذوي الخبرات العلمية والقانونية والسياساتية والتقنية والصناعية المتصلة

بالتنوع البيولوجي لأعالي البحار. وقد دُعي الأشخاص من أجل خبرتهم الفنية واهتمامهم بالتنوع البيولوجي في أعالي البحار وإدارة المحيطات العميقة.

والآراء المعرب عنها والواردة في هذه الاستنتاجات الموجزة تعكس اتساع نطاق المناقشات في الاجتماع وتزايد الوعي الدولي والاهتمام الذي يولى لقضايا أعالي البحار في السنوات الأخيرة وتزايد الحاجة الملحة للعمل التعاوني من جانب المجتمع الدولي قصد تحسين حفظ وإدارة أعالي البحار والمحيطات العميقة.

وبالنظر إلى تنوع مجموعة المشاركين في الاجتماع، كانت مقترحات العمل متنوعة و لم يكن الهدف منها هو تجسيد مواقف متفق عليها بين كافة المشاركين. بيد أنها تدل على نطاق إمكانيات العمل التي يمكن التفاوض بشأنها ومواصلة مناقشتها من جانب المجتمع الدولي للوفاء بالتزامه الجماعي وواجبه في حفظ المشاعات المحيطية وإدارتها المستدامة.

وبالرغم من أن صيد الأسماك هو الذي يتسبب حاليا في أهم أثر على التنوع البيولوجي للمحيطات العميقة، فقد حددت حلقة العمل وناقشت مجموعة من الأنشطة الأخرى التي من المحتمل أن تكون لها آثار ضارة، بما في ذلك وضع وتشغيل الكبلات والأنابيب البحرية، والبحوث العلمية البحرية، والتنقيب البيولوجي، وصيد الحيتان، والأنشطة العسكرية، وإغراق النفايات والتخلص منها في المحيطات، وانتشار الأنقاض البحرية، والآفات البحرية المستحدثة والتنقيب عن المعادن.

ويتعين على الأطر المؤسسية وأطر الإدارة القانونية المتصلة بأعالي البحار، وترتيبات الإدارة المنبثقة عنها أن تأخذ في الاعتبار المجموعة المتنوعة من الأنشطة الحالية والمحتملة وأن تكون على قدر من المرونة بحيث تتسع للتغيير الناجم عن التكنولوجيات الناشئة وتزايد المعارف العلمية وزيادة فهم أوجه التفاعل بين الاستخدام والإدارة والاستدامة.

وبالنظر إلى أن القصور في فهم التنوع البيولوجي والديناميات الخاصة بأعالي البحار لا يزال يشكل عائقا رئيسيا أمام استحداث الاستجابات المؤسسية والقانونية والتنظيمية المناسبة من أجل الحفظ والإدارة المستدامة، تدعو الحاجة إلى تكثيف وتطبيق البحوث المتصلة بإدارة المحيطات.

والوعي بالمشاكل الفنية والمالية والقدرة على معالجتها أمران حاسمان بالنسبة لأي تغيير في الهياكل القانونية والمؤسسية للإدارة التي هي أساس أنشطة الإدارة والحفظ في أعالي البحار.

وجرت المناقشات في سياق المبادئ القائمة المتمثلة في إدارة المحيطات بشكل متكامل وعلى أساس النظم الإيكولوجية، والنهج الوقائي والإنصاف بين الأجيال. بيد أنه من الضروري التوصل إلى اتفاق حول الآثار العملية لهذه المبادئ المعيارية. (ومن الجدير بالملاحظة أن لم يجر التوصل إلى اتفاق دولي بشأن المركز القانوني لهذه المفاهيم).

مناقشة الخيارات والأنشطة

كانت المناقشة في حلقة العمل صريحة وسلسة. واعتبر كثيرون أن هذا الأمر مفيد لحفز المداولات بين المشاركين. بيد أنه من المهم الإشارة في هذا الموجز إلى التوازن الدولي الدقيق بين الحقوق والمسؤوليات في المناطق الموجودة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونوقشت أمثلة على هذا التوازن منها: إلى أي مدى ينبغي ويمكن الحد من حرية استخدام البحار مراعاة لتدابير الحفظ؛ وحريات الملاحة مع احترام مناطق أعالي البحار المحمية؛ وحريات الوصول إلى التنوع البيولوجي لأعالي البحار مع احترام التراث المشترك؛ والتقاسم العادل للموارد والفوائد.

وبالنظر إلى طبيعة الترتيبات القضائية لأعالي البحار والأطر القانونية والمؤسسية التي لها اختصاصات/ولايات تشمل أعالي البحار، فإن العنصر الأساسي للإدارة الفعالة الطويلة الأجل لأعالي البحار والمحيطات العميقة هو زيادة الوعي بالقضايا والمشاكل، والتعاون المتعدد الأطراف والعمل على الصعيد الدولي والصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. بيد أن تكييف أو تغيير ترتيبات الإدارة القائمة أو استحداث نُهج جديدة تمكّن من تحسين نتائج الحفظ والإدارة يمكن أن يكون عملية تستغرق وقتا طويلا. وبالتالي ارتأى المشاركون في حلقة العمل أن الحاجة تدعو إلى استجابات قصيرة الأجل تتيح أساسا لتحسين الحفظ والإدارة بشكل فوري ومؤقت ريثما يجري وضع خيارات لنُهج إدارة في الأجلين المتوسط والطويل والاتفاق بشأنها.

وفيما يلي عرض موجز للمسائل التي أثيرت في تقارير الأفرقة العاملة المشاركة في الاجتماع. وترد تفاصيل مناقشات الأفرقة العاملة في المحضر الكامل للاجتماع.

الخيارات القصيرة الأجل

- قرار تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وقف اختياري لممارسات الصيد الضارة مثل الصيد غير المنظم بالشباك المخروطية في الجبال البحرية والمناطق المحيطة بها والشُعب المرجانية الموجودة في المياه الباردة وغيرها من الموائل المغمورة الهشة وكذلك موارد الأعماق في أعالي البحار؛

- قرار تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الشحن:

  – يضع معايير لتحديد الرابطة الحقيقية بين السفن ودول العلم وتبعات عدم الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الاتفاقات؛

  – يضع خطة للمراجعة الطوعية من أجل تقييم مستقل لقدرة دول العلم على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الاتفاقات؛

- القيام فورا باستحداث آلية للتنسيق والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة تتوفر لها الموارد الكافية؛

- القيام على سبيل الاستعجال ببناء قدرات البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بوسائل منها مشاركتها في عمليات صنع القرار داخل المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة، وتزويدها بالموارد المالية والتكنولوجية المناسبة؛

- الدعاية وتوعية الجمهور بقيمة وأهمية المحيطات العميقة والنشاط المتصل بها؛

- استحداث موقع تجريبي خاص بمنطقة بحرية محمية في أعالي البحار؛

- زيادة البحوث العلمية التطبيقية والمتصلة بالإدارة؛

- قيام المؤسسات الدولية ذات الصلة بتحديد جهة تنسيق معنية بالتنوع البيولوجي في أعالي البحار والمحيطات العميقة؛

  – قيام شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بتشكيل فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بالتنوع البيولوجي لأعالي البحار وذلك في إطار آلية أوسع نطاقا لتنسيق شؤون المحيطات؛

- قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة بدعوة المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك السلطة الدولية لقاع البحار والمنظمة الهيدروغرافية الدولية وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي إلى استعراض المسائل المتصلة بحفظ الموارد الوراثية لقاع البحار الموجودة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامها المستدام، وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسائل.

الخيارات المؤسسية وخيارات الإدارة المتوسطة الأجل والأطول أجلا

الخيارات القانونية

- وضع اتفاق/اتفاقات لتنفيذ الالتزامات البيئية والتزامات الحفظ الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لكفالة حماية التنوع البيولوجي البحري والعمليات الإيكولوجية وحفظها واستخدامها المستدام؛

- تعديل الاتفاقيات الأخرى المتصلة بالتنوع البيولوجي لأعالي البحار مثل اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى، من حيث ملاحقها الأول (الزيوت) والثاني (المواد السائلة الضارة) والرابع (قاذورات المجارير) والخامس (القمامة)، وذلك لكفالة ألا يكون للقيود المفروضة على عمليات الصرف قرب السواحل أثر ضار على التنوع البيولوجي ناجم عن نقل موقع الصرف إلى أعالي البحار؛

- تعديل اتفاقية التراث العالمي بحيث تشمل أعالي البحار؛

- معالجة قضايا الإغراق المعروفة في إطار اتفاقية لندن من حيث المسؤولية والتعويض والاحتواء/التنظيف؛

- القيام على سبيل الاستعجال بمعالجة مشاكل أعلام الملاءمة وأسبقية الولاية القضائية لدولة العلم في أعالي البحار؛

- التشجيع على مزيد من التصديقات على الاتفاقات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وتنفيذها وإعمالها؛

- تعديل اتفاقية التنوع البيولوجي لإتاحة إطار لإنشاء مناطق بحرية محمية وإدارة المحيطات والبحار الموجودة خارج نطاق الولاية الوطنية إدارة تقوم على النظم الإيكولوجية؛

- وضع إطار لمعالجة التنقيب البيولوجي وغيره من الأنشطة التي لا تنظمها تحديدا الاتفاقات أو المؤسسات القائمة، وذلك لكفالة مراعاة الالتزامات البيئية ذات الصلة ومبادئ الإدارة (على سبيل المثال، تطبيق النهج الوقائي، والعدل، ومشاركة أصحاب المصلحة).

الخيارات المؤسسية

- تشجيع المنظمة البحرية الدولية والدول الأعضاء على زيادة الاستفادة من التدابير القائمة التي وضعتها المنظمة مثل المناطق الخاصة والمناطق البحرية الحساسة بشكل خاص، ووضع تدابير جديدة، حسب الاقتضاء، لحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية لأعالي البحار؛

- توسيع نطاق عمل السلطة الدولية لقاع البحار بحيث تضع لوائح تتجاوز مسألة التنقيب والتعدين في المنطقة، وتشمل تعيين مناطق للحفظ وأنشطة التنقيب البيولوجي، واستحداث نظام دولي للتنقيب البيولوجي في قاع البحار العميقة خارج نطاق الولاية الوطنية استنادا إلى مبادئ وأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛

- قيام شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية والفاو بتعريف ''الرابطة الحقيقية''؛

- إنشاء أو تحسين آليات التنسيق والتعاون الوطنية والإقليمية والعالمية والمشتركة بين الوكالات لكفالة فعالية إدارة أو مراقبة الأنشطة التي تؤثر على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة داخل نطاق الولاية القضائية الوطنية وخارجه؛

- تحسين التنسيق بين الاتفاقيات والصكوك (على سبيل المثال، يمكن في إطار اتفاقية أنواع الحيوانات المهاجرة تحديد ممرات للأنواع المهاجرة تتولى حمايتها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك؛ ومناطق بحرية حساسة بشكل خاص)؛

- الاستفادة من اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات المعرضة للانقراض في التصدي لصيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه الذي يستهدف أنواعا تحظى باهتمام خاص؛

- إنشاء منظمات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك يقتصر تركيزها على أرصدة أعالي البحار؛

- قيام المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بإنشاء مناطق محمية؛

- تشكيل حرس سواحل إقليمي؛

- إنشاء منظمة دولية/هيئة مركزية معنية بالمحيطات من أجل إدارتها بيئيا؛

- إنشاء سلطة معنية بالتنقيب البيولوجي في قاع البحار العميقة أو لجنة عالمية للتكنولوجيا الأحيائية؛
- إنشاء منظمة إنتربول معنية بالمحيطات.

العلوم والبحوث

- قيام اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية بدور هيئة تنسيق بين الأوساط العلمية والأوساط المعنية بسياسات المحيطات؛
- إعداد تحليل وتقييمات مفصلة لنظم الاتفاقيات الحالية، بما في ذلك القيود التي تواجه التنفيذ؛
- تحديد نظام إدارة مناسب للتنقيب البيولوجي؛
- تحليل تجارب المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في مجالي التنفيذ وإعمال اللوائح، والقيود التي تواجهها؛
- إنشاء شبكة عالمية وأخرى إقليمية لبحوث إدارة المحيطات دعما لاتخاذ القرارات بشكل مدروس أكثر؛
- استحداث تقييم بحري عالمي يشمل قضايا التنوع البيولوجي لأعالي البحار؛
- تحديد النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وعلى وجه الخصوص المواقع التي يمكن أن تكون مناطق بحرية محمية.

التثقيف وبناء القدرات

- تعزيز تنفيذ التزامات بناء القدرات الواردة في الاتفاقات القائمة؛
- تكثيف التدريب في المجالات القانونية والعلمية والسياساتية المتصلة بحفظ التنوع البيولوجي لأعالي البحار؛
- رفع مستوى الوعي عن طريق حلقات العمل الإقليمية واستخدام وسائل التعلم الإلكترونية (تجدر الإشارة خاصة إلى ''الموقع الافتراضي لأعالي البحار'' الذي استُحدث خلال حلقة العمل هذه)؛
- إنشاء شبكة عالمية للتثقيف في مجال إدارة المحيطات؛
- إنشاء إدارات بحرية فعالة؛

- تنفيذ مشاريع رئيسية لتركيز الاهتمام على المشاكل والقضايا (على سبيل المثال، آثار الأنقاض البحرية على الطيور وغيرها من الأحياء البحرية).

أفكار أخرى

- وضع سياسات عامة عالمية بشأن المحيطات؛
- إنشاء منصب سفير عالمي للمحيطات وتعيين من يشغله.

الخطوات المقبلة

كانت حلقة العمل إسهاما في ''رأس المال الفكري'' اللازم للحفز على تغيير الطريقة التي يتبعها المجتمع الدولي في حفظ وإدارة التنوع البيولوجي في المشاعات المحيطية. وكان من دواعي تفاؤل المشاركين أن حددوا محافل ذات صلة بالموضوع يمكن في الأجلين القريب والمتوسط أن يجري فيها صقل التفكير بشأن أنواع القضايا التي يتعين مناقشتها والإجراءات اللازمة لحفظ وإدارة البيئة المتميزة لأعالي البحار والمحيطات العميقة.